Journal Of the Iraqia University (74-3) October (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

المدفوعات الإلكترونية وأثرها على كفاءة الإنفاق الاستهلاكي في المملكة العربية السعودية – دراسة تحليلية خلال الفترة (٢٠١٩–٢٠٢٣م)

د. وليد بن محمد بن أحمد عسيري

الأستاذ المساعد بقسم الاقتصاد بكلية الأنظمة والاقتصاد بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية.

Electronic Payments and Their Impact on Consumer Spending Efficiency in the Kingdom of Saudi Arabia – An Analytical Study during the Period (2019–2023).

Dr. Waleed bin Mohammed bin Ahmed Asiri
Assistant Professor in the Department of Economics at the College of Systems and Economics, Islamic University of Madinah, Kingdom of Saudi Arabia.
Alasiri2222@gmail.com

المستخلص:

يتناول هذا البحث دراسة أثر المدفوعات الإلكترونية على كفاءة الإنفاق الاستهلاكي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠١٩م إلى ٢٠٢٣م. ويركز البحث على الإطار النظري والمفاهيمي لكل من المدفوعات الإلكترونية من حيث المفهوم، والخصائص الجوهرية، والدور الاقتصادي الذي تؤديه، وكفاءة الإنفاق الاستهلاكي من حيث المفاهيم الأساسية والمحددات النظرية التي تؤثر في سلوك المستهلك وإدارته للموارد المالية.اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مستخدمًا البيانات والإحصاءات الرسمية المتعلقة بالمدفوعات الإلكترونية وأنماط الإنفاق الاستهلاكي، بهدف تحليل التغيرات في سلوك المستهلك، وقياس أثر التحول الرقمي على كفاءة الإنفاق. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين استخدام المدفوعات الإلكترونية، وتحسين إدارة الموارد المالية للأفراد، حيث ساعدت على تحقيق التوازن بين الاحتياجات والرغبات الاستهلاكية، ما يعكس مستوى النضج الاقتصادي للمجتمع. كما أشارت النتائج إلى أن الاعتماد على الوسائل الرقمية، ساهم في تعزيز استدامة الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو المستدام، إضافة إلى تحسين جودة حياة المواطنين. ويخلص البحث إلى أن المدفوعات الإلكترونية ليست مجرد وسيلة لتسهيل العمليات المالية، بل أداة استراتيجية تعزز الكفاءة المالية وتدعم الاقتصاد الرقمي الوطني. وبناءً على النتائج، يوصي البحث بضرورة تطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز التوعية بأهمية الاستخدام الرشيد للمدفوعات الإلكترونية، إلى جانب صياغة سياسات وتشريعات مالية تدعم دمج التقنيات الرقمية في الأنشطة الاستهلاكية لتعظيم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية.**الكلمات المفتاحية: المدفوعات الإلكترونية – كفاءة الإنفاق الاستهلاكي – التحول الرقمي – الاقتصاد الرقمي – الإنفاق الاستهلاكي.**

Abstract:

This study examines the impact of electronic payments on consumer spending efficiency in the Kingdom of Saudi Arabia during the period from 2019 to 2023. The research focuses on the theoretical and conceptual framework of both electronic payments, in terms of their concept, essential characteristics, and economic role, and consumer spending efficiency, in terms of fundamental concepts and theoretical determinants influencing consumer behavior and the management of financial resources .The study adopts a descriptive-analytical methodology, utilizing official data and statistics related to electronic payments and consumer spending

patterns, aiming to analyze changes in consumer behavior and assess the effect of digital transformation on spending efficiency. The results indicate a positive relationship between the use of electronic payments and the improvement of individuals' financial resource management, as they helped achieve a balance between consumer needs and desires, reflecting the level of economic maturity of society. The findings also show that reliance on digital tools contributed to enhancing national economic sustainability, achieving sustainable growth, and improving citizens' quality of life.The study concludes that electronic payments are not merely a means of facilitating financial transactions, but a strategic tool that enhances financial efficiency and supports the national digital economy. Based on these results, the study recommends developing digital infrastructure, raising awareness about the prudent use of electronic payments, and formulating financial policies and regulations that support the integration of digital technologies into consumer activities to maximize economic and social benefits.**Keywords: Electronic Payments – Consumer Spending Efficiency – Digital Transformation – Digital Economy – Consumer Spending**

المقدمة:

يشهد العالم في العقود الأخيرة تحولات جوهرية في أنماط التعاملات الاقتصادية والمالية؛ نتيجةً للتطور التكنولوجي السريع، والانتشار المتنامي للتقنيات الرقمية. وقد أصبح الاقتصاد الرقمي يمثل الإطار الجديد لإدارة الموارد وتعزيز الكفاءة الاقتصادية، حيث برزت المدفوعات الإلكترونية كإحدى أبرز الأدوات التي أعادت صياغة المشهد المالي والاستهلاكي، على المستويين المحلي والعالمي. فهذه المدفوعات لم تعد تقتصر على كونها وسيلةً بديلة للنقد، بل غدت آلية فعالة لتحقيق السرعة في المعاملات، وتوفير مستويات عالية من الشفافية، وزيادة القدرة على ضبط النفقات، بما ينعكس مباشرة على كفاءة الإنفاق الاستهلاكي.وتُعد كفاءة الإنفاق الاستهلاكي أحد المحاور الرئيسة في قياس أثر التحول الرقمي على السلوك المالي للأفراد والمجتمعات؛ إذ تعكس مدى قدرة المستهلك على تحقيق التوازن بين حاجاته ورغباته، وترشيد استخدام موارده، وتوجيهها نحو مجالات أكثر استدامة. كما أن هذا الجانب يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمؤشرات النمو الاقتصادي الكلي، ويُظهر مستوى النضج الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع. ومن هنا تبرز أهمية دراسة العلاقة بين المدفوعات الإلكترونية وكفاءة الإنفاق الاستهلاكي، خصوصًا في السياق السعودي، حيث تمثل هذه التحولات رافعةً أساسيةً لتحقيق الطموحات التنموية.وانطلاقًا من ذلك، يسعى هذا البحث إلى دراسة أثر المدفوعات الإلكترونية على كفاءة الإنفاق الاستهلاكي، في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة (٢٠١٩–٢٠٢٣م)، بالاعتماد على البيانات والإحصاءات الرسمية المتاحة، بما يسمح بفهم أعمق لتأثير هذا التحول الرقمي على سلوك المستهلك. ولتحقيق هذا الهدف، يتناول البحث في المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي، من خلال عرض المفاهيم الأساسية للمدفوعات الإلكترونية، وأهميتها، وخصائصها الجوهرية المختلفة، إلى جانب تناول مفهوم كفاءة الإنفاق الاستهلاكي وأبعاده والعوامل المؤثرة فيه. ثم ينتقل في المبحث الثاني: إلى استعراض واقع المدفوعات الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، خلال فترة الدراسة، ثم الجانب التطبيقي، حيث يعرض البيانات والمؤشرات الإحصائية المتعلقة بالمدفوعات الإلكترونية، والإنفاق الاستهلاكي خلال فترة الدراسة، ليمهد بذلك إلى التحليل الاقتصادي لواقع هذه المدفوعات، وأثرها على كفاءة الإنفاق. وأخيرًا، تختتم الدراسة بخاتمة تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها، والتوصيات المقترحة.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في سعيه إلى تعميق الفهم حول العلاقة بين المدفوعات الإلكترونية وكفاءة الإنفاق الاستهلاكي، في المملكة العربية السعودية، ولا سيما خلال الفترة (٢٠١٩–٢٠٢٣م) التي شهدت توسعًا لافتًا في استخدام الوسائل الرقمية المالية. وتنبع هذه الأهمية من عدة اعتبارات رئيسة، أبرزها:

١–تحليل أثر المدفوعات الإلكترونية على السلوك الاستهلاكي، من خلال تحديد مدى قدرة الوسائل الرقمية، في تحسين إدارة الموارد المالية الفردية، وتعزيز الإنفاق الرشيد.

٢–تقييم كفاءة الإنفاق الاستهلاكي في ضوء التحول الرقمي، وذلك بدراسة مدى تحقيق المستهلكين للتوازن بين احتياجاتهم ورغباتهم، عند استخدام المدفوعات الرقمية، وهو مؤشر على النضج والوعي الاقتصادي للمجتمع.

٣–إبراز البعد التنموي للتحول الرقمي المالي، وذلك بتوضيح إسهامه في دعم الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز مسارات النمو المستدام، وتحسين جودة الحياة، من خلال ترشيد أنماط الإنفاق.

٤–تقديم قاعدة بيانات وتحليل إحصائي معمق، وذلك بالاعتماد على بيانات دقيقة لفترة الدراسة (٢٠١٩م–٢٠٢٣م)، لفهم التغيرات في أنماط الإنفاق، وتأثير التكنولوجيا المالية على الاقتصاد الوطني.

٥-توفير رؤى عملية لصانعي القرار والمختصين الماليين، من خلال تقديم نتائج واستنتاجات، يمكن أن توجه الخطط والسياسات الاقتصادية نحو تحسين الكفاءة المالية، وتعزيز الاقتصاد الرقمي.

أسباب اختيار البحث:

جاء اختيار هذا البحث نتيجة جملة من الاعتبارات العلمية والعملية، التي تؤكد الحاجة إلى تناول موضوع المدفوعات الإلكترونية وأثرها على كفاءة الإنفاق الاستهلاكي، في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٣م). ويمكن إبراز أبرز هذه الاعتبارات فيما يلي:

١. الحاجة إلى فهم دور المدفوعات الإلكترونية في تحسين إدارة الموارد المالية للأفراد وتعزيز الإنفاق الرشيد.

٢. الاهتمام بمدى كفاءة الإنفاق الاستهلاكي في ضوء التوسع المتسارع للتقنيات المالية الرقمية.

٣. أهمية الربط بين التحول الرقمي وتحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ في التنمية الاقتصادية المستدامة.

٤. توفر بيانات وإحصاءات حديثة للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣م، مما يتيح إجراء تحليل دقيق وموضوعي.

٥. إمكانية تقديم نتائج وتوصيات عملية لصانعي السياسات، والمختصين الماليين، لدعم اتخاذ القرار وتحسين الأداء الاقتصادي.

مشكلة البحث، وتساؤلاته:

يتضح من التطور المتسارع للتقنيات الرقمية، واعتماد الاقتصاد على المدفوعات الإلكترونية، أن هذا التحول قد أثر بشكل مباشر على سلوك المستهلكين وكفاءة الإنفاق، ما يثير تساؤلات حول مدى فعالية هذه الوسائل الرقمية، في تحسين إدارة الموارد المالية، وتحقيق التوازن بين الاحتياجات والرغبات. ويتجلى التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة في: "ما مدى تأثير التحول الرقمي في المدفوعات الإلكترونية على كفاءة الإنفاق الاستهلاكي في المملكة العربية السعودية؟".وتنبثق من هذا التساؤل، عدة تساؤلات فرعية، تشكل محور مشكلة البحث، وتساعد على تحليل الظاهرة بعمق، وهي:

١-ما الدور الذي تلعبه المدفوعات الإلكترونية، في تحسين إدارة الموارد المالية للأفراد، وتعزيز سلوك الإنفاق الرشيد؟

٢-إلى أي مدى يساهم التحول الرقمي في تحقيق التوازن، بين احتياجات المستهلك ورغباته، ومدى انعكاس ذلك على النضج الاقتصادي للمجتمع؟

٣-كيف تؤثر المدفوعات الإلكترونية على الأنماط الاستهلاكية للأفراد، خلال الفترة من ٢٠١٩ م، إلى ٢٠٢٣م، وما أبرز التغيرات الناتجة؟

٤-ما مدى مساهمة التقنيات المالية الرقمية، في دعم الاستدامة الاقتصادية، والنمو المستدام، وتحسين جودة الحياة في المملكة العربية السعودية؟

٥-كيف يمكن توظيف نتائج التحليل، لتقديم توصيات عملية لصانعي السياسات، والمختصين الماليين؛ لتعزيز الكفاءة المالية ودعم الاقتصاد الرقمي؟

فرضيات البحث:

تنطلق فرضيات هذا البحث من التساؤلات المطروحة، حول أثر التحول الرقمي في المدفوعات الإلكترونية، على كفاءة الإنفاق الاستهلاكي، وسلوك المستهلكين في المملكة العربية السعودية، وفيما يلي أهم هذه الفرضيات:

١. هناك علاقة إيجابية بين استخدام المدفوعات الإلكترونية، وتحسين إدارة الموارد المالية الفردية.

٢. يسهم التحول الرقمي في تحقيق التوازن، بين احتياجات المستهلك ورغباته، بما يعكس مستوى النضج الاقتصادي للمجتمع.

٣. يؤدي الاعتماد على المدفوعات الإلكترونية، إلى تغييرات ملموسة في أنماط الإنفاق الاستهلاكي للأفراد، خلال الفترة من ٢٠١٩م، إلى ٢٠٢٣م.

٤. تساهم التقنيات المالية الرقمية، في تعزيز الاستدامة الاقتصادية، وتحقيقِ نموٍّ مستدامٍ، وتحسين جودة الحياة.

٥. يمكن استخدام نتائج تحليل أثر المدفوعات الإلكترونية، لتقديم توصيات عملية، تدعم صانعي السياسات والمختصين الماليين، في تعزيز الكفاءة المالية والاقتصاد الرقمي.

أهداف البحث:

ينبثق هذا البحث من الحاجة إلى دراسة العلاقة بين التحول الرقمي في المدفوعات الإلكترونية، وكفاءة الإنفاق الاستهلاكي، في المملكة العربية السعودية، بما يسهم في فهم أثر هذه الظاهرة على السلوك المالي للمستهلكين، وفيما يلي أبرز أهداف هذا البحث:

١- تحديد مدى تأثير المدفوعات الإلكترونية على تحسين إدارة الموارد المالية للأفراد، وتعزيز الإنفاق الرشيد.

٢- دراسة دور التحول الرقمي في تحقيق التوازن بين احتياجات المستهلك ورغباته، وانعكاس ذلك على النضج الاقتصادي للمجتمع.

٣- رصد التغيرات في أنماط الإنفاق الاستهلاكي للأفراد، خلال الفترة من ٢٠١٩م، إلى ٢٠٢٣م؛ نتيجة الاعتماد على التقنيات المالية الرقمية.

٤- تحليل مساهمة المدفوعات الإلكترونية في دعم الاستدامة الاقتصادية، وتحقيق النمو المستدام، وتحسين جودة الحياة في المملكة العربية السعودية.

٥- تقديم توصيات عملية لصانعي السياسات والمختصين الماليين؛ لتعزيز الكفاءة المالية، ودعم الاقتصاد الرقمي، بناءً على نتائج البحث.

حدود البحث:

- الحدود الموضوعية: يقتصر البحث على دراسة العلاقة بين المدفوعات الإلكترونية، وأثرها على كفاءة الإنفاق الاستهلاكي.
- الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.
- الحدود الزمانية: خلال الفترة من (٢٠١٩م – ٢٠٢٣م).

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: سلام، محمد أحمد عبدالخالق، (٢٠٢٣)، دور البنك المركزي السعودي في تعزيز نمو قطاع المدفوعات الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، وفقاً لرؤية ٢٠٣٠، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، العدد ٩٣.هدفت الدراسة إلى توضيح ماهية التقنية المالية، وماهية وسائل الدفع الإلكترونية، وتحليل دور البنك المركزي السعودي في تعزيز نمو قطاع المدفوعات الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، وفقاً لرؤية ٢٠٣٠، وفهم السياسات والآليات التي يستخدمها البنك لدعم التحول الرقمي في القطاع المالي، وأظهرت الدراسة أن البنك المركزي السعودي يلعب دوراً محورياً في تطوير البنية التحتية للمدفوعات الإلكترونية، من خلال وضع الأطر التنظيمية، دعم الابتكار المالي، وتحفيز مؤسسات القطاع المصرفي لتبني حلول دفع رقمية فعّالة وآمنة، مما يساهم في تعزيز كفاءة الإنفاق الاستهلاكي، وثقة المستخدمين في النظام المالي.الدراسة الثانية: بن أوجيت، فطيمة الزهرة المفيدة، وتيطراوي، عبدالرزاق، (٢٠٢١)، آلية الدفع الإلكتروني بالبطاقات الائتمانية، والعلاقات التعاقدية المنبثقة عنه، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المركز الجامعي سي الحواس بريكة، المجلد ٤، العدد ٣.هدفت الدراسة إلى تحليل آلية الدفع الإلكتروني بالبطاقات الائتمانية والعلاقات التعاقدية المنبثقة عنها في دولة الجزائر، وفهم القوانين، والالتزامات الناشئة عنها، والآليات المتعلقة بكيفية تنظيم هذه العمليات المالية بين البنوك والعملاء والتجار، كما أظهرت الدراسة أن وجود إطار تنظيمي واضح، والعلاقات التعاقدية المحكمة بين الأطراف، يسهمان في تعزيز ثقة المستخدمين وتحقيق الكفاءة في عمليات الدفع الإلكتروني، وتسهيل المعاملات، مع تقليل المخاطر المالية المحتملة.الدراسة الثالثة: عزب، السيد عبدالله أبو الفتوح، (٢٠٢١)، مواكبة وسائل الدفع الإلكترونية للتطورات التكنولوجية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس، المجلد: ٦٣، العدد: ١.هدفت الدراسة إلى تحليل مدى مواكبة وسائل الدفع الإلكترونية للتطورات التكنولوجية الحديثة، ودراسة تأثير هذه التطورات على كفاءة وسرعة العمليات المالية الإلكترونية، وقد أظهرت الدراسة أن التقدم التكنولوجي المستمر في مجال المدفوعات الإلكترونية، يسهم في تحسين كفاءة العمليات المالية، تقليل الأخطاء، وزيادة سرعة الدفع الإلكتروني. كما أكدت أن المؤسسات المالية يجب أن تواكب هذه التطورات لضمان أمان وفاعلية خدمات الدفع الرقمي للمستخدمين.والفرق بين هذا البحث والدراسات السابقة:تناولت الدراسات السابقة، مثل: بن أوجيت وفطيمة الزهرة وتيطراوي (٢٠٢١)، وسلام (٢٠٢٣)، وعزب (٢٠٢١)، الجوانب التنظيمية والتقنية للمدفوعات الإلكترونية، مع التركيز على آليات الدفع، دور البنك المركزي، والتطور التكنولوجي. في المقابل، تهدف الدراسة الحالية إلى تحليل أثر المدفوعات الإلكترونية على كفاءة الإنفاق الاستهلاكي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ٢٠١٩–٢٠٢٣م، ما يوفر رؤية مباشرة حول العلاقة بين التحول الرقمي وسلوك المستهلك، ويضيف بعداً اقتصادياً، لم يتم التطرق إليه في الدراسات السابقة.

خطة البحث:

يتناول البحث موضوع المدفوعات الإلكترونية وأثرها على كفاءة الإنفاق الاستهلاكي في المملكة العربية السعودية، وينقسم إلى مبحثين رئيسيين. المبحث الأول: يركز على الإطار النظري والمفاهيمي للمدفوعات الإلكترونية وكفاءة الإنفاق الاستهلاكي، حيث يشمل المطلب الأول: تعريف المدفوعات الإلكترونية، وبيان أهميتها، وخصائصها الجوهرية، بينما يتناول المطلب الثاني: مفهوم كفاءة الإنفاق الاستهلاكي، وأبعادها، والعوامل المؤثرة فيها. أما المبحث الثاني: فيختص بالدراسة التحليلية للمدفوعات الإلكترونية في المملكة، خلال الفترة من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٣م، ويستعرض المطلب الأول: واقع المدفوعات الإلكترونية في المملكة خلال هذه الفترة، في حين يقوم المطلب الثاني: بتحليل أثر المدفوعات الإلكترونية على كفاءة الإنفاق الاستهلاكي، خلال فترة الدراسة. وفي ختام البحث، تُعرض أهم النتائج المستخلصة من الدراسة، مع تقديم التوصيات المقترحة، لتعزيز فعالية المدفوعات الإلكترونية، وتحسين كفاءة الإنفاق الاستهلاكي في المملكة.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، بما يتناسب مع طبيعة الدراسة، التي تهدف إلى استكشاف أثر التحول الرقمي في المدفوعات الإلكترونية، على كفاءة الإنفاق الاستهلاكي في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة من ٢٠١٩م، إلى ٢٠٢٣م. ويتيح هذا المنهج دراسة الظاهرة بشكل دقيق، من خلال تحليل البيانات والإحصاءات الرسمية المتاحة، وفهم العلاقة بين المدفوعات الإلكترونية وسلوك المستهلكين. ويركز البحث على تقديم تقييم شامل للبيانات الرقمية المتعلقة بالإنفاق الاستهلاكي، وتحليل أثر استخدام الوسائل المالية الحديثة، على تحسين إدارة الموارد المالية، وتحقيق التوازن بين الاحتياجات والرغبات. كما يسهم المنهج الوصفي التحليلي، في إبراز مساهمة المدفوعات الإلكترونية، في دعم الاستدامة الاقتصادية، وتحقيق النمو المستدام، بالإضافة إلى تقديم رؤى عملية، يمكن أن تستفيد منها السياسات الاقتصادية، والمختصون الماليون؛ لتعزيز الكفاءة المالية، والاقتصاد الرقمي.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للمدفوعات الإلكترونية، وكفاءة الإنفاق الاستهلاكي:

في هذا المبحث سيتم استعراض الجانب النظري والمفاهيمي للبحث، حيث يُقدّم الإطار المعرفي الذي يوضح المفاهيم الأساسية للمدفوعات الإلكترونية وكفاءة الإنفاق الاستهلاكي، ويُعدّ هذا التناول الأساس الذي يقوم عليه التحليل التطبيقي في المبحث الثاني. حيث يُقدّم في المطلب الأول مفاهيم المدفوعات الإلكترونية من حيث التعريف، والأهمية، والخصائص الجوهرية، فيما يركز المطلب الثاني على مفهوم كفاءة الإنفاق الاستهلاكي، مع بيان أبعادها، والعوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: المدفوعات الإلكترونية المفهوم، الأهمية، الخصائص الجوهرية.

يتناول هذا المطلب التعريف بمفهوم المدفوعات الإلكترونية، وشرح أهميتها في الاقتصاد الرقمي، وكذلك خصائصها المختلفة. ويشمل ذلك:**أولاً: مفهوم المدفوعات الإلكترونية:** تشير المدفوعات الإلكترونية إلى جميع العمليات المالية التي تُنفّذ بوسائل رقمية عبر شبكات الاتصال، دون الحاجة إلى التعامل المباشر بالنقد الورقي، من خلال استخدام تقنيات إلكترونية حديثة لانتقال الأموال، أو تسوية المعاملات المالية بين الأطراف المختلفة بطريقة مؤتمتة وآمنة وسريعة. وتمثل هذه الوسائل إحدى أهم ابتكارات الاقتصاد الرقمي، إذ تُمكّن الأفراد والمؤسسات من إنجاز تعاملاتهم المالية عن بُعد، مع ضمان الدقة، والسرعة، وخفض التكاليف المرتبطة بعمليات الدفع التقليدية.وتتسم طبيعة المدفوعات الإلكترونية بكونها وسيلة مالية رقمية متكاملة، تجمع بين سهولة الاستخدام، والمرونة، وإمكانية التتبع والرقابة، مما يجعلها ركيزة أساسية في تعزيز كفاءة الإنفاق الفردي والمؤسسي على حد سواء.وتُعرَّف المدفوعات الإلكترونية، بأنها: وسيلة مالية حديثة، تُعتمد على نطاق واسع محليًا ودوليًا كبديل للنقود الورقية، إذ تُمكّن الأفراد، والتجار، والمؤسسات، من تسوية قيمة السلع والخدمات بصورة رقمية. وتقوم آلية الدفع على إصدار البطاقة من قِبل البنك المصدِر، واستخدامها من قبل المستهلك، عند إتمام عملية الشراء أو الحصول على خدمة، في حين يتولى التاجر توثيق العملية عبر إيصال معتمد. وتُنفذ هذه العمليات من خلال أنظمة دفع إلكترونية متكاملة، تربط بين البنوك والأطراف ذات العلاقة عبر شبكات وهيئات دولية متخصصة، بما يضمن سرعة الإنجاز، ودقة التسوية، وتعزيز الثقة في المعاملات التجارية، (العجمي، ٢٠١٣، ص ٩٩)ويُعرَّف الدفع الإلكتروني، بأنه: عملية تحويل الأموال من المرسل إلى المستلم، عبر وسائط أو أدوات مالية رقمية، وذلك مقابل الحصول على سلعة أو خدمة محددة، (بن صالح، ٢٠١٦، ص ٣)كما عُرِّفت وسائل الدفع الإلكتروني: هي النظام المالي الإلكتروني البديل عن النظام التقليدي في تبادل الأموال، إذ يتم استخدام وسائل دفع سريعة، أو هي القيام بعمليات البيع والشراء عبر شبكة الإنترنت، بما يتيح للمتعاملين الحصول على السلع والخدمات بسهولة ومرونة، (الطائي، ٢٠١٠، ص ١٧٨)كما عُرِّفت منظومة الدفع الإلكتروني بأنها: وسيلة مالية رقمية تُمكّن الأفراد والمؤسسات من إدارة الدخل والموارد المالية بشكل فعال، عبر تسهيل العمليات المالية، وتعزيز الرقابة على النفقات والإيرادات، وتحقيق تنظيم أفضل للموارد، وفق مجموعة من القواعد والقوانين، بما يسهم في تعزيز الاستدامة المالية، وضمان سرية العمليات، وتحسين كفاءة الإنفاق، على المستويين الفردي والمجتمعي، (عبدالرحمن، ٢٠٢٤، ص ٢٩٦)وفي المملكة العربية السعودية، عَرَّفت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وسائل الدفع الإلكتروني، بأنها: "الحوالات ذات القيمة النقدية، التي يتم إرسالها أو استقبالها، باستخدام أجهزة وقنوات رقمية". (تقرير الاتصالات وتقنية المعلومات، في المملكة العربية السعودية، (بدون تاريخ)، التعريفات، ص ٥٥)وبالنظر إلى التعريفات السابقة، التي تناولت الجوانب التقنية، والمالية، والتنظيمية، للمدفوعات الإلكترونية، يمكن صياغة تعريف جامع، يبرز أهم خصائصها ودورها في تعزيز الكفاءة المالية. فالمدفوعات الإلكترونية هي: وسيلة مالية رقمية، تُمكّن الأفراد والمؤسسات من إجراء وتحويل الأموال، وتسوية قيمة السلع والخدمات، عبر وسائل وتقنيات رقمية، دون الحاجة للتعامل بالنقد الورقي، مع ضمان السرعة والدقة والأمان، وتعزيز القدرة على الرقابة المالية وتنظيم الموارد، بما يسهم في تحسين كفاءة الإنفاق والاستدامة المالية على المستويين الفردي والمؤسسي.**ثانياً: أهمية المدفوعات الإلكترونية:** تكتسب المدفوعات الإلكترونية أهمية بالغة في ظل التحول الرقمي الذي يشهده العالم والاقتصاد

الحديث، حيث لم تعد مجرد وسيلة بديلة عن النقود الورقية، بل أصبحت أداة استراتيجية تعزز الكفاءة المالية، وتسرّع العمليات الاقتصادية، وتحقق مستويات عالية من الشفافية في إدارة الموارد المالية، وعليه يمكن إيضاح أهمية المدفوعات الإلكترونية في النقاط التالية:

١. تسهم المدفوعات الإلكترونية في تعزيز الكفاءة المالية على المستويين الفردي والمؤسسي، من خلال تمكين الأفراد والمؤسسات من متابعة الإيرادات والنفقات بشكل دقيق وفوري، مما يساعد على الحد من الهدر المالي، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. كما توفر هذه المدفوعات آليات دقيقة للرصد والمراجعة، بما يضمن توجيه الأموال نحو الاستخدام الأمثل وتحقيق التوازن بين الاحتياجات والقدرات المالية، وهو ما ينعكس إيجابًا على الاستدامة الاقتصادية والنمو المالي المستمر، (نعيم، ٢٠٠٩، ص ٤).

٢. تُسرّع العمليات الاقتصادية والتجارية، إذ تتيح إجراء المعاملات المالية بين الأطراف المختلفة بسرعة فائقة وبأقل التكاليف مقارنة بالطرق التقليدية، مع تقليل الاعتماد على الأوراق النقدية والتعامل المباشر. هذا التسريع لا يقتصر على الأفراد، بل يمتد ليشمل الشركات والمؤسسات التجارية والحكومية، بما يسهم في تحسين تدفق الأموال وتحقيق فعالية أكبر في النظام الاقتصادي ككل. (زواش، ٢٠١١، ص ١٩).

٣. تحقق مستويات عالية من الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية، إذ تتيح تتبع كل عملية دفع بشكل إلكتروني دقيق، مما يقلل من فرص التلاعب أو الاختلاس، ويعزز الثقة بين الأطراف الاقتصادية المختلفة. كما توفر هذه الشفافية بيانات ومؤشرات يمكن استخدامها في التخطيط المالي، وإعداد السياسات الاقتصادية، واتخاذ القرارات الرشيدة على المستويين الفردي والمؤسسي، (حجازي، ٢٠٠٢، ص ٢٩٦).

٤. تمكّن فئات واسعة من المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية بسهولة وأمان، بما يعزز مشاركتهم في الأنشطة الاقتصادية، ويمكّنهم من تحسين مستواهم المعيشي، ويحفز النمو المستدام للاقتصاد الوطني. كما تتيح الفرصة للقطاع الحكومي والخاص لتطوير حلول مالية مبتكرة، تعالج الفجوات الاقتصادية وتدعم التنمية الشاملة، (عزب، ٢٠٢١، ص ١١).

٥. تلعب المدفوعات الإلكترونية دورًا جوهريًا في دعم الاستدامة المالية والاقتصادية، إذ تقلل من الاعتماد على النقد الورقي، وتخفض التكاليف البيئية المرتبطة بالطباعة والنقل، وتعزز الرقابة المالية، مما يسهم في تحقيق نمو مستدام ومتكامل على المدى الطويل، (شاهين، ٢٠٠٠، ص ٢٠)بذلك، تتجلى أهمية المدفوعات الإلكترونية في كونها عنصرًا أساسيًا لبناء اقتصاد رقمي متكامل، يعزز الكفاءة المالية، ويرسخ الشفافية، ويسرّع النشاط الاقتصادي، ويدعم الشمول المالي، ويضمن استدامة الموارد المالية على المستويين الفردي والمؤسسي. فهي ليست مجرد وسيلة دفع، بل أداة استراتيجية لتمكين المجتمع والاقتصاد الوطني من مواكبة متطلبات العصر الرقمي وتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثًا: خصائص المدفوعات الإلكترونية: تمثل المدفوعات الإلكترونية أحد أبرز مكونات الاقتصاد الرقمي، وتمتاز بمجموعة من الخصائص الجوهرية التي تميّزها عن الوسائل التقليدية في الدفع، وتؤكد دورها الفعال في تعزيز الكفاءة المالية، ودعم التحول الرقمي، وتحقيق الاستدامة الاقتصادية على المستويين الفردي والمؤسسي. ويمكن تلخيص أبرز هذه الخصائص كما يلي:

١- السرعة والفاعلية في إنجاز المعاملات: تتمثل إحدى أبرز خصائص المدفوعات الإلكترونية في قدرتها على تنفيذ المعاملات المالية بسرعة فائقة مقارنة بالطرق التقليدية. فالعمليات التي كانت تتطلب أيامًا أو أسابيع لإنجازها، يمكن إتمامها في ثوانٍ معدودة عبر الوسائل الرقمية، مما يعزز كفاءة النظام المالي ويحد من التأخير في التسويات، ويتيح للأفراد والمؤسسات التحكم بشكل أفضل في إدارة سيولتهم المالية، (بوخاري، ٢٠٢٢، ص ٢٢٨).

٢-المرونة وسهولة الاستخدام: تمتاز المدفوعات الإلكترونية بالمرونة في الاستخدام، إذ يمكن تنفيذها عبر أجهزة متعددة مثل الحواسيب، والهواتف الذكية، والأجهزة اللوحية، وفي أي وقت ومن أي مكان، دون التقيد بساعات العمل التقليدية أو الموقع الجغرافي. هذه الخاصية تجعلها وسيلة ملائمة للأفراد والمؤسسات على حد سواء، وتساهم في توسيع نطاق الشمول المالي، (بن أوجيت، وتيطراوي، ٢٠٢١، ص ١١٩٥)، (عمار، ٢٠٠٩، ص ٣٠).

٣- تقليل التكاليف التشغيلية: تساهم المدفوعات الإلكترونية في تقليل التكاليف المرتبطة بالمعاملات النقدية التقليدية، مثل تكلفة الطباعة، والنقل، والتخزين، والتسوية اليدوية، مما يعزز الكفاءة الاقتصادية ويتيح إعادة توجيه الموارد المالية إلى مجالات أكثر إنتاجية وفائدة، (بوخاري، ٢٠٢٢، ص ٢٢٩).

٤- دعم الاستدامة المالية والاقتصادية، وتعزيز الأمان والحماية المالية: من خلال الاعتماد على المعاملات الرقمية، تسهم المدفوعات الإلكترونية في تعزيز الاستدامة المالية، حيث تحد من الاعتماد على النقد الورقي، وتقلل من المخاطر المتعلقة بالأخطاء البشرية أو الاختلاس، وتتيح إدارة

أفضل للموارد المالية على المدى الطويل، بما يعزز استقرار النظام الاقتصادي ويسهم في تحقيق النمو المستدام، (بن أوجيت، وتيطراوي، ٢٠٢١، ص ١١٩٥). (مجاهد، ٢٠٠٠، ص ٣٩).

٥- تعزيز الشمول المالي: تتيح المدفوعات الإلكترونية وصول الخدمات المالية إلى فئات واسعة من المجتمع، بما في ذلك الأفراد الذين لا يمتلكون حسابات بنكية تقليدية، مما يسهم في دمجهم في الأنشطة الاقتصادية الرسمية، وتحسين قدرتهم على الادخار، والتخطيط المالي، والمساهمة في النمو الاقتصادي الوطني، (بوخاري، ٢٠٢٢، ص ٢٢٩).

المطلب الثاني: كفاءة الإنفاق الاستهلاكي المفهوم، الأبعاد، العوامل المؤثرة.

يركز هذا المطلب على مفهوم كفاءة الإنفاق الاستهلاكي، ويبحث في أبعادها والعوامل التي تؤثر فيها، ويشمل:

أولًا: مفهوم كفاءة الإنفاق الاستهلاكي: تُعَدّ كفاءة الإنفاق الاستهلاكي من المفاهيم الاقتصادية التي تحظى بأهمية بالغة في إدارة الموارد الفردية والمجتمعية على حدّ سواء، إذ تعكس مدى قدرة الأفراد أو الأسر أو حتى المؤسسات على تحقيق أقصى منفعة ممكنة من الموارد المالية المتاحة، مقابل أدنى تكلفة ممكنة، مع مراعاة التوازن بين الحاجات الأساسية والكماليات. وهي بذلك ليست مجرد عملية ضبط للنفقات أو الحد من الاستهلاك، بل هي توجيه رشيد ومنظم للموارد نحو الأولويات الأكثر إلحاحًا والأشد ارتباطًا بتحقيق الرفاه المعيشي والاستقرار الاقتصادي.ويقوم هذا المفهوم على مبدأ جوهري، هو الاستخدام الأمثل للموارد المالية، بحيث يُراعى في عملية الصرف معيارا الضرورة والأهمية، بما يمنع الإسراف والتبذير من جهة، ويضمن إشباع الاحتياجات الحقيقية بطريقة عقلانية ومدروسة من جهة أخرى. ومن ثمّ، فإن كفاءة الإنفاق الاستهلاكي تُجسّد القدرة على التمييز بين ما هو مطلوب لتحقيق حياة كريمة متوازنة، وبين ما يُعد فائضًا لا يضيف قيمة حقيقية إلى نوعية الحياة أو المستوى المعيشي.وبصياغة أخرى، يمكن النظر إلى كفاءة الإنفاق الاستهلاكي باعتبارها انعكاسًا لمدى نضج الوعي الاقتصادي لدى الفرد أو المجتمع، إذ ترتبط مباشرة بمستوى التخطيط المالي، والقدرة على ترتيب الأولويات، والوعي بتبعات القرارات الاستهلاكية على المدى القصير والبعيد، سواء على مستوى الأسرة أو الاقتصاد الوطني بشكل عام.ولقد عرَّفت هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية السعودية في قاموس الهيئة، كفاءة الإنفاق: "تعظيم الأثر مقابل الصرف، ويكون ذلك من خلال الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة ومعالجة أنواع الهدر المختلفة بما لا يؤثر على جودة الخدمة المقدمة للمواطنين والمقيمين". (هيئة كفاءة الإنفاق، ٢٠٢٥، ص ٥)وعُرِّفت بأنها: "حُسن التصرف في إنفاق الأموال، والموارد، والترشيد، وضبط النفقات، وإحكام الرقابة عليها؛ لتلافي النفقات غير الضرورية"، (الشدي، ٢٠٢٢)وعُرِّفت كفاءة الإنفاق بأنها: "إنفاق الأموال في حدود المخصصات المقدرة، مع تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة وعدم الهدر"، (وزارة المالية السعودية، ٢٠١٧).وبالنظر إلى تلك التعريفات السابقة، يمكن صياغة تعريفٍ مناسبٍ لكفاءة الانفاق على أنها: حُسن توجيه الدخل، نحو تلبية الحاجات الأساسية، والأولويات الفعلية للفرد أو الأسرة، بأقل قدر ممكن من الهدر، مع تعظيم المنفعة المتحققة من الموارد المالية المتاحة، وضبط سلوك الاستهلاك، بما يوازن بين الرغبات والإمكانات، ويحقق استدامة في تلبية الاحتياجات الحاضرة والمستقبلية.

ثانيًا: أبعاد كفاءة الإنفاق الاستهلاكي: إن كفاءة الإنفاق الاستهلاكي ليست مفهومًا أحادي البعد، بل هي بناء مركب يتكون من جملة من الأبعاد المتداخلة التي تعكس طبيعة السلوك الاستهلاكي الرشيد، وتمثل المعايير التي يُقاس بها مدى قدرة المستهلك على التوظيف الأمثل لموارده المالية. وتبرز هذه الأبعاد في ثلاثة مستويات رئيسة: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد القيمي السلوكي.فالشق الأول يتمثل في البعد الاقتصادي، الذي يشكّل الركيزة الأساسية لمفهوم الكفاءة الاستهلاكية. ففي هذا الإطار، ينصرف الحديث إلى قدرة المستهلك على تحقيق أكبر منفعة ممكنة من موارده المالية المحدودة، وذلك عبر المفاضلة الواعية بين البدائل الاستهلاكية، والتوازن بين الإنفاق والادخار، وكذلك مراعاة الاستدامة المالية على المدى الطويل. ويُعد هذا البعد مؤشراً دقيقاً لمدى نجاعة القرارات المالية للمستهلك، حيث يُترجم في صورة ترشيد للإنفاق، وتجنب للإسراف، وتوظيف أمثل للدخل في تلبية الحاجات الأساسية والكمالية ضمن حدود الإمكانات المتاحة. ومن ثم فإن هذا البعد الاقتصادي يعكس درجة الرشد المالي لدى المستهلك، وقدرته على المواءمة بين الدخل والإنفاق بما يضمن الاستقرار المعيشي ويحول دون الوقوع في أزمات مالية، (عبدالمنان، محمد، ١٩٧٦، ص ٨٤-٨٧)، (صونية، د. عابد، ٢٠٢٤، ص ١٣-١٤)أما البعد الثاني فهو البعد الاجتماعي، وهو البعد الذي يربط السلوك الاستهلاكي للفرد بمحيطه الاجتماعي وبالنسق القيمي السائد في مجتمعه. فالاستهلاك ليس فعلاً فردياً محضاً، بل هو سلوك يتأثر إلى حد كبير بالبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد، وبالقيم والمعايير التي يعتنقها المجتمع. وعلى هذا الأساس، فإن كفاءة الإنفاق الاستهلاكي لا تقاس فقط بقدرة الفرد على حسن إدارة موارده، بل أيضاً بمدى التزامه بمسؤولياته الاجتماعية، مثل: رعاية أسرته، والمساهمة في التكافل الاجتماعي، واحترام حقوق الآخرين. ويتجلى هذا البعد كذلك في قدرة المستهلك على مقاومة ضغوط التقليد الأعمى، أو النزعات الاستهلاكية المفرطة التي تفرضها

البيئة المحيطة، والتمسك في المقابل بنمط استهلاك متوازن يعكس قيم الاعتدال والتوسط، منذ مرحلة الطفولة، (عطايا، ٢٠٠١، ص ١٣٨)، (بيدر، وآخرون، ٢٠٢١، ص ٥٠٧)ويأتي البعد الثالث ليجسد الجانب القيمي والسلوكي في كفاءة الإنفاق الاستهلاكي، وهو البعد الذي يُعنى بالمرجعية الأخلاقية والدينية التي تضبط سلوك الفرد وتوجهه نحو الرشد الاقتصادي. ففي ضوء هذا البعد، يُنظر إلى الاستهلاك باعتباره مجالاً يتجاوز حدود المنفعة المادية المباشرة، ليشمل أبعاداً أخلاقية وروحية. فالمستهلك الكفء لا يكتفي بمجرد المفاضلة الاقتصادية بين البدائل، بل يسعى إلى مراعاة القيم التي تحكم سلوكه، كالاعتدال في الإنفاق، واجتناب التبذير والإسراف، وتقديم الضروريات على الكماليات، بالإضافة إلى إعمال مبدأ الاستخلاف في المال بوصفه أمانة ينبغي إنفاقها في ما يعود بالنفع على الفرد والمجتمع، (عبد رب الرسول، ١٩٨٠، ص ١٨٦–١٩٢). ومن ثم فإن هذا البُعد يُضفي على الكفاءة الاستهلاكية بعدًا قيميًا أصيلًا يربط بين الاقتصاد والأخلاق، ويجعل من الإنفاق سلوكًا رشيدًا يوازن بين مصالح الدنيا ومقتضيات الآخرة، (علّوة، ١٤١١، ص ٢٣–٧٥). ومن خلال استعراض هذه الأبعاد الثلاثة، يتضح أن كفاءة الإنفاق الاستهلاكي تمثل منظومة متكاملة تتجاوز مجرد الحسابات الاقتصادية الضيقة لتشمل الجوانب الاجتماعية والقيمية التي تضمن استدامة هذا السلوك وتحافظ على توازنه. فهي ليست مجرد قدرة على إدارة المال، وإنما هي كذلك تعبير عن وعي اجتماعي، ورشد قيمي، ومسؤولية فردية تجاه الذات والآخرين.

ثالثًا: العوامل المؤثرة على كفاءة الإنفاق الاستهلاكي: تُعد كفاءة الإنفاق الاستهلاكي نتاجاً لتفاعل منظومة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والتقنية والديموغرافية التي تحدد سلوك الأفراد في كيفية إدارة مواردهم المالية وتوزيعها بين مختلف الاحتياجات والرغبات. وفيما يلي بيان لأبرز تلك العوامل:

١. العوامل الاقتصادية: والتي تشكل الركيزة الأولى في بناء كفاءة الإنفاق. فمستوى الدخل يظل العامل الأكثر تأثيراً، إذ يحدد بصورة مباشرة قدرة الفرد أو الأسرة على تلبية الاحتياجات الأساسية والكمالية. غير أن ارتفاع الدخل لا يعني بالضرورة زيادة الكفاءة، فقد ينقلب إلى إسراف أو تبذير إن لم يصاحبه وعي مالي راسخ. كما أن حركة الأسعار وتقلبات التضخم تُلقي بظلالها على سلوك المستهلكين، فارتفاع الأسعار المستمر يضعف من قدرتهم الشرائية ويجعلهم أمام خيارات صعبة تفرض إعادة ترتيب الأولويات، في حين أن استقرار الأسعار يساعد على استدامة التخطيط المالي. وتزداد أهمية السياسات الاقتصادية والمالية في هذا الإطار، حيث تؤثر الضرائب والإعانات والدعم الحكومي في تعديل أنماط الاستهلاك وتوجيهها نحو ترشيد الموارد أو استنزافها، (الإدريسي، ١٩٨٦، ص ٢٣٨).

٢. العوامل الاجتماعية والثقافية: فهي تمثل الإطار المرجعي لسلوك المستهلك، إذ تنعكس العادات والتقاليد في تشكيل أنماط الإنفاق، فبعض المجتمعات تُعلي من قيمة الادخار والاعتدال، بينما تميل أخرى إلى المظاهر والاستهلاك المفرط. ولا يمكن إغفال الدور المؤثر للأسرة والأصدقاء ووسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، التي تسهم في ترسيخ عادات رشيدة أو، على النقيض، في إذكاء النزعة الاستهلاكية. كما أن القيم الدينية والأخلاقية تؤدي دوراً محورياً في ضبط السلوك المالي، فالتعاليم الإسلامية على سبيل المثال تضع ضوابط واضحة تحث على التوسط وتنهى عن الإسراف، وهو ما يعزز من قدرة المجتمع على تبني سلوك استهلاكي رشيد يحقق كفاءة أعلى في إدارة الموارد، (عبيدات، ١٩٩٥، ص ٢٩٣).

٣. العوامل النفسية والسلوكية: والتي تعد محدداً دقيقاً لكفاءة الإنفاق، حيث تُوجّه دوافع الفرد وميوله قراراته الاستهلاكية. فالحاجة إلى الأمان والرغبة في التميز الاجتماعي والسعي نحو الراحة كلها دوافع تؤثر في سلوك المستهلك وتحدد نوعية الإنفاق. ولا يقل عن ذلك أهمية الوعي المالي، إذ كلما ارتفعت قدرة الفرد على التخطيط المسبق والموازنة بين دخله ومصروفاته، زادت كفاءته في إدارة موارده. كما أن الحملات الإعلانية ووسائل التسويق تؤدي دوراً مزدوجاً، فهي قد تسهم في توعية المستهلك بالخيارات المتاحة وتحفيزه على اتخاذ قرارات رشيدة، غير أنها قد تدفعه أيضاً إلى سلوك استهلاكي اندفاعي وغير عقلاني إن لم يمتلك أدوات التمييز بين الحاجة والرغبة، (العيسوي، ١٩٩٦، ص ١٣–١٦).

٤. العوامل الديموغرافية: والتي ترسم ملامح أنماط الإنفاق في المجتمع. فالتركيبة العمرية تؤدي دوراً بارزاً، إذ يميل الشباب إلى الإنفاق على السلع الترفيهية والتقنيات الحديثة، في حين أن الفئات الأكبر سناً تميل عادة إلى الاعتدال وتركيز الإنفاق على الضروريات. كما أن حجم الأسرة يلعب دوراً حاسماً في توزيع الموارد؛ فالأسر الكبيرة تحتاج إلى تخطيط أدق وتوزيع منظم للنفقات مقارنة بالأسر الصغيرة التي تتمتع بهامش أوسع من المرونة. ويظل المستوى التعليمي عاملاً فاصلاً، إذ يرفع من وعي الأفراد بآثار قراراتهم الاستهلاكية، ويمنحهم قدرة على التمييز بين البدائل وتقدير كلفة الفرص الضائعة، مما ينعكس إيجاباً على الكفاءة الاستهلاكية على المستويين الفردي والجماعي، (الوزني، والرفاعي، ٢٠٠٤، ١٦٩).

٥. العوامل التقنية والمؤسساتية: والتي أصبحت اليوم أكثر تأثيراً في ظل التحولات الرقمية. فقد أتاح التطور التكنولوجي وسائل دفع إلكترونية متقدمة مكّنت المستهلك من متابعة إنفاقه ورصد معاملاته المالية بدقة ومرونة، مما ساعد على تحسين الكفاءة في إدارة الموارد. ويُضاف إلى ذلك دور النظام المصرفي والمالي الذي يوفر قنوات للتعاملات البنكية وخدمات ائتمانية تتيح للفرد خيارات أوسع وأكثر تنظيماً في عملية الدفع والادخار والاستثمار. كما أن الأطر القانونية والتنظيمية تشكل مظلة تحمي المستهلك من الممارسات غير العادلة وتوفر بيئة شفافة تعزز الثقة في المعاملات، وهو ما ينعكس بدوره على سلوك استهلاكي أكثر رشداً وكفاءة.

المبحث الثاني: الدراسة التحليلية للمدفوعات الإلكترونية، في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة من (٢٠١٩□٢٠٢٣م):

في هذا المبحث سيتم استعراض الجانب التحليلي للبحث، حيث يُقدّم عرضًا واقعيًا لواقع المدفوعات الإلكترونية في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة، مع إبراز التطورات المؤسسية والتقنية التي شهدها هذا القطاع، ويُعدّ هذا التناول الأساس الذي يقوم عليه التحليل الكمي للبيانات والمؤشرات في المطلب الثاني. ففي المطلب الأول يتناول واقع المدفوعات الإلكترونية، والثاني يقدّم عرضًا وتحليلًا للبيانات والمؤشرات الإحصائية المتعلقة بالإنفاق الاستهلاكي.

المطلب الأول: استعراض واقع المدفوعات الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، خلال فترة الدراسة.

شهدت المملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام ٢٠١٩م حتى عام ٢٠٢٣م، تحولًا نوعيًا في مجال المدفوعات الإلكترونية، تجسد في ارتفاع معدلات استخدامها عبر مختلف القطاعات، مما يعكس نجاح السياسات الحكومية في تعزيز التحول الرقمي وتحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠. في هذا المطلب، سيتم استعراض واقع المدفوعات الإلكترونية في المملكة خلال هذه الفترة، مع التركيز على التطورات المؤسسية والتقنية التي شهدها هذا القطاع، في النقاط التالية:

أولًا: الإطار المؤسسي والتنظيمي: انطلقت جهود المملكة نحو تعزيز المدفوعات الإلكترونية من خلال إطلاق برنامج تطوير القطاع المالي، أحد برامج رؤية المملكة ٢٠٣٠، الذي يهدف إلى تعزيز استخدام حلول المدفوعات الرقمية وتقليل الاعتماد على التعامل النقدي. وقد حدد البرنامج هدفًا للوصول إلى نسبة ٧٠٪ من المدفوعات الإلكترونية بحلول عام ٢٠٢٥م، وتم تحقيق نسبة ٥٧٪ في عام ٢٠٢١م، متجاوزة بذلك النسبة المستهدفة للعام ذاته، (البنك المركزي السعودي، ٢٠٢٢)، (البنك المركزي السعودي، ٢٠٢٣، ص ١٣).

ثانيًا: التطورات التقنية والبنية التحتية: شهدت المملكة تطورًا ملحوظًا في البنية التحتية للمدفوعات الإلكترونية، حيث ارتفعت أعداد أجهزة نقاط البيع من ٧٢١ ألف جهاز في عام ٢٠٢٠م، إلى أكثر من مليون جهاز في عام ٢٠٢١م. كما سجلت أعداد العمليات عبر نظام المدفوعات الوطني "مدى" أكثر من ٥.١ مليار عملية، في نهاية عام ٢٠٢١م، بنسبة نمو بلغت ٨١٪ مقارنة بالعام السابق، (البنك المركزي السعودي، ٢٠٢٢).

ثالثًا: تنوع وسائل الدفع الإلكتروني: تنوعت وسائل الدفع الإلكتروني في المملكة لتشمل المدفوعات عبر الإنترنت، نظام "سداد"، التحويلات المالية الفورية عبر نظام "سريع"، والمحافظ الرقمية مثل "مدى باي" و"آبل باي". وقد أطلقت هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية في عام ٢٠٢٣م تقريرًا أظهر أن حصة المدفوعات الإلكترونية من إجمالي عمليات الدفع المتكررة بلغت ٩٦٪، مما يعكس التوسع الكبير في استخدام هذه الوسائل، (البنك المركزي السعودي، ٢٠٢٣، ص ٧).

رابعًا: التحول في سلوك المستهلكين: ساهمت التطورات التقنية في تغيير سلوك المستهلكين، حيث أظهرت دراسة للبنك المركزي السعودي أن نسبة انتشار الإنترنت في المملكة بلغت ٩٩٪ بنهاية عام ٢٠٢٣م، (هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية، ٢٠٢٣، ص ٤)، مما ساهم في زيادة الاعتماد على المدفوعات الإلكترونية. (بن عفيف، ٢٠٢٥).

خامسًا: التحديات والفرص: على الرغم من النجاحات المحققة، تواجه المملكة تحديات في مجال المدفوعات الإلكترونية، مثل: الحاجة إلى تعزيز الوعي الرقمي، تطوير البنية التحتية، وضمان الأمان السيبراني. ومع ذلك، تظل الفرص كبيرة لتحقيق مزيد من التوسع في هذا القطاع، خاصة مع التوجه نحو الشمول المالي والتحول الرقمي.إن استعراض واقع المدفوعات الإلكترونية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٣م يُظهر تقدمًا ملموسًا في استخدام الوسائل الرقمية في المعاملات المالية، ويعكس تأثير هذا التحول على تعزيز كفاءة الإنفاق الاستهلاكي من خلال تحسين إدارة الموارد المالية للأفراد والمؤسسات، وتقليل الهدر المالي، بما يتوافق مع أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ في مجال التحول الرقمي والشمول المالي والنمو الاقتصادي المستدام.

المطلب الثاني: تحليل واقع المدفوعات الإلكترونية، وأثرها على كفاءة الإنفاق الاستهلاكي، خلال فترة الدراسة.

أصبحت المدفوعات الإلكترونية في المملكة العربية السعودية إحدى الركائز الأساسية في التحول المالي والاقتصادي، إذ لم تعد مجرد بديل عن النقود الورقية، بل أداة فاعلة لإدارة النفقات وتعزيز كفاءة الاستهلاك. وقد تميزت فترة الدراسة (٢٠١٩–٢٠٢٣م)، بنمو متسارع في حجم العمليات الإلكترونية وانتشار أدوات الدفع الحديثة، بما في ذلك نقاط البيع، والمحافظ الرقمية، ومعاملات التجارة الإلكترونية، وهو ما انعكس بصورة واضحة على سلوك المستهلك وقدرته على ضبط إنفاقه وترشيده.

ولفهم هذه العلاقة بصورة أوضح، يمكن الاقتصار على مؤشرين رئيسيين يعدان الأكثر ارتباطاً بموضوع الدراسة.

أولاً: مؤشر العدد الإجمالي للعمليات الإلكترونية وقيمتها، وعلاقته بكفاءة الإنفاق الاستهلاكي: يُعد مؤشر العدد الإجمالي للعمليات الإلكترونية وقيمتها دليلاً بارزاً على التحول الجوهري في سلوكيات الدفع داخل المجتمع السعودي، إذ شهدت السنوات الأخيرة نمواً ملحوظاً في عدد وقيمة العمليات المنفذة عبر الشبكات الرقمية، مثل: مدفوعات النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة، ونظام المدفوعات الفورية، ونظام سداد، ونقاط البيع والتجارة الإلكترونية، ونظام "مدى"، وبطاقات الائتمان، والمحافظ الإلكترونية، وغيرها من وسائل الدفع الرقمي.ويعكس هذا التوسع ثقة المستهلكين المتزايدة في الوسائل الإلكترونية وانتقالهم التدريجي من التعامل النقدي التقليدي إلى التعامل الرقمي، ما ينعكس بشكل مباشر على كفاءة الإنفاق الاستهلاكي للأفراد. فباستخدام هذه الوسائل، يمكن للمستهلكين تقليل التكاليف المرتبطة بالمعاملات النقدية التقليدية، مثل رسوم السحب أو تحويل الأموال، وكذلك الوقت والجهد المبذول في إدارة الأموال بشكل يومي، كما يتيح هذا المؤشر للأفراد متابعة نفقاتهم بشكل لحظي عبر التطبيقات المصرفية والمحافظ الرقمية، مما يعزز الوعي المالي ويقلل من الهدر، ويمنح المستهلك قدرة أكبر على تنظيم الإنفاق، واتخاذ قرارات مالية أكثر دقة وفعالية. وبذلك، يمكن القول إن ارتفاع العدد الإجمالي للعمليات الإلكترونية وقيمتها، يمثل مؤشراً قوياً على تحسين كفاءة الإنفاق الاستهلاكي، وزيادة الانضباط المالي، ورفع مستوى المرونة في إدارة الأموال الشخصية، ولإيضاح ذلك يمكن استعراض بيانات فترة الدراسة وتحليلها في الجدول التالي.**جدول رقم: (١).مؤشر العدد الإجمالي للعمليات الإلكترونية وقيمتها، خلال الفترة من ٢٠١٩م – ٢٠٢٣م.**

السنة	عدد العمليات الإلكترونية	قيمة العمليات الإلكترونية	معدل النمو السنوي لعدد العمليات الإلكترونية (%)	معدل النمو السنوي لقيمة العمليات الإلكترونية (%)
٢٠١٩	٢,٠٨٩,٧٩٧,٤٥٩	٧٩١,١٣٢,٥٢٤.٠٥	–	–
٢٠٢٠	٣,٥٠٣,٧٠١,٠١٠	٩٣٨,٠٦٨,٥٨٦.١	٦٧.٦٦	١٨.٥٥
٢٠٢١	٥,٩٩٧,٢٦٩,٦٩٨	١,٢١٣,٩٠٩,٢٠٢.٢٢	٧١.٢٧	٢٩.٣٨
٢٠٢٢	٨,٣٩١,٠٨١,٣٠٩	١,٤٣٤,١١٣,٠٠٩.٨٧	٣٩.٩١	١٨.١٩
٢٠٢٣	١٠,٤٠٢,٢٥٣,٨١٠	١,٦١٣,٢٦٤,٨٤٤.٤١	٢٣.٩٣	١٢.٥٢

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقارير الإحصائية السنوية للبنك المركزي السعودي، خلال الفترة من (٢٠١٩م – ٢٠٢٣م).

يوضح الجدول السابق، رقم: (١)، أن تطور العمليات الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة (٢٠١٩م–٢٠٢٣م)، لم يكن مجرد توسع في استخدام أدوات الدفع الرقمي، بل ارتبط بشكل وثيق بتحسين كفاءة الإنفاق الاستهلاكي، من خلال رفع مستوى التنظيم، والحد من الاعتماد على النقد، وزيادة الشفافية في المعاملات المالية.ففي عام ٢٠١٩م، الذي مثّل نقطة الأساس قبل التحولات الرقمية المتسارعة، بلغ عدد العمليات الإلكترونية ٢,٠٨٩.٨ مليون عملية، بقيمة ٧٩١.١ مليار ريال. ورغم أن نسبة انتشار المدفوعات الإلكترونية كانت أقل نسبياً مقارنة بالسنوات اللاحقة، إلا أن اعتماد المستهلكين عليها، ساهم منذ البداية في تقليص تكاليف المعاملات المرتبطة بالنقد التقليدي، بما يعزز التحكم في مسار النفقات، ويرفع من مردودية الإنفاق.وفي عام ٢٠٢٠م، قفز عدد العمليات إلى ٣,٥٠٣.٧ مليون عملية، بنسبة نمو ٦٧.٦٦٪، بينما ارتفعت قيمتها إلى ٩٣٨.١ مليار ريال، بنسبة نمو ١٨.٥٥٪. ويعكس هذا التباين بين معدل النمو في العدد والقيمة، أن المستهلكين لجؤوا إلى تقسيم إنفاقهم إلى عمليات أصغر وأكثر تكراراً، وهو ما يرفع من مستوى الرقابة الذاتية على المصروفات، ويعزز الكفاءة في إدارة الإنفاق. وقد كان ذلك نتيجة مزدوجة لسياسات التحول الرقمي من جهة، ولتأثيرات جائحة كوفيد–١٩ التي فرضت تغييراً جوهرياً في سلوك المستهلك، نحو استخدام الوسائل الإلكترونية.أما في عام ٢٠٢١م، فقد تضاعفت المؤشرات بشكل لافت؛ إذ ارتفع عدد العمليات إلى ٥,٩٩٧.٢ مليون عملية، بنسبة ٧١.٢٧٪، فيما بلغت القيمة ١,٢١٣.٩ مليار ريال، بنسبة نمو ٢٩.٣٨٪. ويُظهر هذا العام أن توسع قاعدة المستهلكين في استخدام المدفوعات الإلكترونية، عزز من الرشد الاستهلاكي، عبر تمكين الأفراد من تتبع عملياتهم المالية بدقة، والمقارنة بين العروض والأسعار عبر المنصات الرقمية، مما حدّ من الهدر، ووجّه الإنفاق نحو مجالات ذات منفعة أكبر. كما ارتبط هذا الارتفاع بطفرة التجارة الإلكترونية في المملكة، التي

وسعت خيارات المستهلكين، وزادت من مرونة الإنفاق.وفي عام ٢٠٢٢م، شهدت المؤشرات تباطؤاً نسبياً في النمو؛ حيث ارتفع عدد العمليات إلى ٨,٣٩١.١ مليون عملية، بنسبة ٣٩.٩١٪، بينما بلغت القيمة ١,٤٣٤.١ مليار ريال، بزيادة ١٨.١٩٪. وهذا التراجع النسبي يعكس دخول السوق في مرحلة النضج الرقمي؛ إذ استقرت أنماط الإنفاق بعد موجة التوسع الاستثنائية خلال الجائحة، وأصبح المستهلكون أكثر خبرة في استخدام الأدوات الإلكترونية، بما يخدم تحسين إدارة ميزانياتهم الشخصية، وتقليل الإنفاق العشوائي.وفي عام ٢٠٢٣م، واصل المؤشر النمو، ولكن بوتيرة أبطأ، حيث بلغ عدد العمليات ١٠,٤٠٢.٢ مليون عملية، بنسبة ٢٣.٩٣٪، فيما وصلت قيمتها إلى ١,٦١٣.٣ مليار ريال، بنسبة ١٢.٥٢٪. ويشير ذلك إلى حالة من التشبع النسبي في السوق، حيث أصبح الاعتماد على المدفوعات الإلكترونية، سلوكاً يومياً روتينياً لدى الأفراد والمؤسسات. وعلى الرغم من انخفاض معدلات النمو، مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أن الأثر الإيجابي على كفاءة الإنفاق، ظل واضحاً من خلال تعزيز الشفافية، وتسهيل ضبط المصروفات، وإتاحة حلول الدفع الفوري، التي تدعم الاستهلاك الرشيد على المدى الطويل.وبذلك، يمكن القول إن مسار المدفوعات الإلكترونية في المملكة، بين (٢٠١٩م–٢٠٢٣م) جسّد انتقالاً تدريجياً من مرحلة التوسع السريع، إلى مرحلة النضج الرقمي، مع أثرٍ مباشرٍ على كفاءة الإنفاق الاستهلاكي، عبر تحسين أساليب إدارة النفقات، وتقليل الهدر، وتعزيز سلوك مالي، أكثر رشداً واستدامة.

ثانياً: مؤشر عمليات نقاط البيع والدفع الرقمي ومعاملات التجارة الإلكترونية: يعكس هذا المؤشر حجم النشاط المالي المتولد من عمليات نقاط البيع المصدرة من المصارف وشركات المدفوعات، بالإضافة إلى معاملات التجارة الإلكترونية، والتي تشمل استخدام بطاقات "مدى" في الدفع عبر مواقع التسوق والتطبيقات الإلكترونية، والمحافظ الرقمية، ويُعد هذا المؤشر أداة رئيسية لقياس مدى تبني الأفراد والمؤسسات للوسائل الرقمية، في إنجاز معاملاتهم التجارية واليومية.يشمل المؤشر جميع العمليات المنفذة عبر البطاقات المصرفية، وتطبيقات الدفع الإلكتروني، والمحافظ الرقمية، ويُظهر بوضوح التحول نحو الاعتماد على المنصات الرقمية في عمليات الشراء والدفع، سواء في المتاجر التقليدية، أو على المنصات الإلكترونية. كما يساهم هذا المؤشر في تقييم كفاءة النظام المالي الرقمي، من حيث سرعة تنفيذ العمليات، وسهولة تتبع المدفوعات، وتقليل الاعتماد على النقد، إضافة إلى توسيع التجارة الإلكترونية، وزيادة حجم المدفوعات الرقمية الصغيرة والمتوسطة. كما يساهم هذا التطور في تعزيز الشمول المالي، ورفع مستوى المرونة والفاعلية، في إدارة الإنفاق للأفراد والمؤسسات على حد سواء، ولتوضيح ذلك بشكل عملي، يمكن استعراض بيانات فترة الدراسة وتحليلها في الجدول التالي.جدول رقم: (٢).مؤشر عمليات نقاط البيع والدفع الرقمي ومعاملات التجارة الإلكترونية، خلال الفترة من ٢٠١٩م – ٢٠٢٣م.

السنة	عدد عمليات نقاط البيع	قيمة عمليات نقاط البيع	عدد معاملات التجارة الإلكترونية	قيمة معاملات التجارة الإلكترونية	معدل النمو السنوي لعدد عمليات نقاط البيع (%)	معدل النمو السنوي لقيمة عمليات نقاط البيع (%)	معدل النمو السنوي لعدد معاملات التجارة الإلكترونية (%)	معدل النمو السنوي لقيمة معاملات التجارة الإلكترونية (%)
٢٠١٩	١,٦٢٣,٠٠٢,٧٤١	٢٨٧,٧٩٤,٢٥٦	٣٨,١٤٤,١٣٦	١٠,٢٥١,٩٧٠	–	–	–	–
٢٠٢٠	٢,٨٥٢,٨٦٤,٢٨٢	٣٥٧,٢٩٧,٩٦٦	١٧٠,٣٠٨,٩٨٧	٣٨,٨٢٢,١٩٤	٧٥.٧٢	٢٤.٠٦	٣٤٦.٦٦	٢٧٨.٨٦
٢٠٢١	٥,١٧١,١٥٤,٩٢٦	٤٧٣,٢٥٨,١٦٦	٣٤٧,٦٦٠,٦٨٠	٧٤,٣٢٤,٩٢٦	٨١.٣٣	٣٢.٤٥	١٠٤.٠٢	٩١.٤٩
٢٠٢٢	٧,٢٦١,٥٠٤,٥٢٢	٥٥٩,١٣٤,٩٤٥	٦١٠,٥٧٧,٤٩٢	١٢٢,٦٧٣,٤٦٦	٤٠.٤٠	١٨.٠٩	٧٥.٦٦	٦٥.٠١
٢٠٢٣	٨,٩٧١,٧٣٩,٤٣٥	٦١٣,٩٥٦,٩٣٣	٨٧٣,٧٤٢,٨٩٣	١٥٦,٩٠٨,٣٩٢	٢٣.٥٣	٩.٨٤	٤٢.٩٩	٢٧.٨٦

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقارير الإحصائية السنوية للبنك المركزي السعودي، خلال الفترة من (٢٠١٩م – ٢٠٢٣م).

يُظهر الجدول السابق، رقم: (٢)، تطوراً كبيراً في عدد وقيمة عمليات نقاط البيع والدفع الرقمي، ومعاملات التجارة الإلكترونية، في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة من ٢٠١٩م إلى ٢٠٢٣م، بما يعكس التحول المتسارع نحو اقتصاد رقمي أكثر شمولاً وكفاءة، وهو ما انعكس بدوره على تحسين كفاءة الإنفاق الاستهلاكي، من خلال رفع مستوى التنظيم المالي للأفراد، وتقليل الاعتماد على النقد، وزيادة القدرة على تتبع النفقات. ففي عام ٢٠١٩م، بلغ عدد عمليات نقاط البيع نحو ١.٦٢ مليار عملية، بقيمة قاربت ٢٨٧.٨ مليار ريال، بينما سجلت التجارة الإلكترونية عبر

بطاقات مدى ٣٨.١ مليون عملية بقيمة ١٠.٢٥ مليار ريال. وقد مثل هذا العام مرحلة تأسيسية تعكس بداية انتشار أدوات الدفع الرقمي، وتوسع قبولها بين المستهلكين والتجار، متأثرةً ببرامج التحول الرقمي، ضمن مستهدفات رؤية ٢٠٣٠. وفي هذه المرحلة كان تأثير المدفوعات الرقمية على كفاءة الإنفاق الاستهلاكي في بداياته، حيث مكّنت الأفراد من التعامل مع نظم دفع أكثر أماناً ومرونة مقارنة بالنقد. أما في عام ٢٠٢٠م، فقد شهدت المؤشرات قفزة استثنائية، إذ ارتفع عدد عمليات نقاط البيع إلى نحو ٢.٨٥ مليار عملية، بمعدل نمو سنوي بلغ ٧٥.٧٪، كما زادت قيمتها إلى أكثر من ٣٥٧ مليار ريال. ويُعزى هذا الارتفاع إلى التحول الإجباري الذي فرضته جائحة كورونا (كوفيد–١٩)، حيث تم تقليص الاعتماد على النقد بشكل ملحوظ، وتوسعت المدفوعات عبر الأجهزة الذكية، وتقنية "مدى أثير"(NFC) ، كما تضاعفت معاملات التجارة الإلكترونية بشكل لافت، لتصل إلى ١٧٠.٣ مليون عملية، بقيمة تجاوزت ٣٨.٨ مليار ريال، بنمو سنوي ضخم بلغ ٢٧٨.٨٪، نتيجة التحول الكبير نحو التسوق عبر الإنترنت، وتوسع المنصات الرقمية. وقد انعكس ذلك على كفاءة الإنفاق الاستهلاكي من خلال تمكين المستهلكين من توزيع إنفاقهم عبر عمليات صغيرة ومتكررة، ما زاد من الرقابة الذاتية على النفقات، وقلل من مظاهر الهدر في ظل ظروف الجائحة.وفي عام ٢٠٢١م، استمرت المؤشرات في الارتفاع، حيث قفز عدد عمليات نقاط البيع إلى أكثر من ٥.١٧ مليار عملية، بمعدل نمو بلغ ٨١.٣٪، كما زادت القيمة إلى نحو ٤٧٣.٢ مليار ريال. ويعود ذلك إلى ترسخ ثقافة الدفع الرقمي بعد الجائحة، وزيادة ثقة الأفراد في التعاملات الإلكترونية، إضافة إلى توسع البنية التحتية لنقاط البيع، وتنوع قنوات الدفع. وفي المقابل، ارتفعت التجارة الإلكترونية إلى ٣٤٧.٦ مليون عملية، بقيمة ٧٤.٣ مليار ريال، وبمعدل نمو تجاوز ٩١٪، مما يعكس توسع منصات التسوق الرقمية، وارتفاع الطلب على الخدمات اللوجستية، والدفع الإلكتروني. وقد أدى ذلك إلى رفع كفاءة الإنفاق الاستهلاكي عبر توفير خيارات أوسع، وإمكانية المقارنة بين الأسعار والخدمات بشكل لحظي، مما ساعد المستهلكين على توجيه إنفاقهم نحو بدائل أكثر فاعلية وأقل كلفة.أما في عام ٢٠٢٢م، فقد استمرت المؤشرات في الارتفاع، لكن بوتيرة أقل مقارنة بالسنوات السابقة، إذ بلغ عدد عمليات نقاط البيع ٧.٢٦ مليار عملية، بمعدل نمو سنوي ٤٠.٤٪، كما ارتفعت قيمتها إلى ٥٥٩ مليار ريال، بزيادة ١٨.١٪ فقط. ويُعزى هذا التباطؤ النسبي إلى الوصول إلى مرحلة شبه نضج في استخدام نقاط البيع، حيث أصبح الدفع الرقمي سلوكاً اعتيادياً يومياً، مع استقرار مستويات الطلب الاستهلاكي. كما نمت معاملات التجارة الإلكترونية إلى ٦١٠.٥ مليون عملية، بقيمة ١٢٢.٦ مليار ريال، بمعدل نمو بلغ ٦٥٪، وهو ما يعكس استمرارية الزخم، وإن كان بمعدل أقل من ذروة ما بعد الجائحة. وفي هذه المرحلة أسهم استقرار سلوك المستهلك الرقمي في ترشيد الإنفاق، حيث أضحى الاعتماد على الوسائل الإلكترونية وسيلة للتخطيط المالي بشكل أكثر انضباطاً، مما رفع من مردودية الاستهلاك.وفي عام ٢٠٢٣م، يلاحظ أن معدلات النمو واصلت التراجع النسبي، إذ بلغ عدد عمليات نقاط البيع نحو ٨.٩٧ مليار عملية، بزيادة ٢٣.٥٪ فقط، بينما ارتفعت القيمة إلى ٦١٣.٩ مليار ريال، بمعدل نمو محدود بلغ ٩.٨٪. ويُفسر ذلك بكون السوق قد دخل مرحلة تشبع نسبي في الاعتماد على المدفوعات الرقمية، حيث استقر السلوك الاستهلاكي عند مستويات مرتفعة. أما التجارة الإلكترونية، فقد سجلت ٨٧٣.٧ مليون عملية، بقيمة ١٥٦.٩ مليار ريال، وبمعدل نمو بلغ ٤٢.٩٪ لعدد العمليات، و٢٧.٩٪ للقيمة، وهو ما يعكس استمرار توسع القطاع مدفوعاً بزيادة ثقة المستهلكين، وتطور المنصات اللوجستية والتجارية الرقمية. وقد ساهم هذا الاستقرار في تعزيز كفاءة الإنفاق الاستهلاكي، إذ بات المستهلكون أكثر قدرة على التحكم في نفقاتهم، وتنظيم عملياتهم الشرائية، والحد من الإسراف، مع الاستفادة من التطور التقني في الدفع والتسوق.

الخاتمة:

استناداً إلى ما توصل إليه البحث، يتضح أن المدفوعات الإلكترونية أثرت إيجابياً على كفاءة الإنفاق الاستهلاكي في المملكة العربية السعودية، إذ أسهمت في تحسين إدارة الموارد المالية، وتحقيق التوازن بين الاحتياجات والرغبات، وتغيير أنماط الإنفاق، مع دعم الاستدامة الاقتصادية وتعزيز الشمول المالي على مستوى المجتمع.

ومن أبرز النتائج:

١. تحسين إدارة الموارد المالية للأفراد، وزيادة الرشادة في الإنفاق.

٢. تعزيز التوازن بين احتياجات المستهلك ورغباته، بما يعكس النضج الاقتصادي.

٣. تحول أنماط الإنفاق نحو الكفاءة الرقمية.

٤. دعم الاستدامة الاقتصادية وتحسين جودة الحياة.

٥. توفير قاعدة علمية لصانعي السياسات لتطوير استراتيجيات الاقتصاد الرقمي.

وبناءً على هذه النتائج، يوصي البحث بما يلي:

١. تعزيز البنية التحتية الرقمية، وأنظمة الأمان للمدفوعات الإلكترونية.

٢. تنفيذ برامج توعية مالية؛ لتعزيز الثقافة الرقمية بين المستهلكين.

٣. تشجيع الابتكار المالي في حلول الدفع الفوري، والتجارة الإلكترونية.

٤. مواءمة التحول الرقمي مع خطط التنمية الوطنية؛ لتعزيز كفاءة الإنفاق.

٥. استخدام نتائج الدراسات؛ لتوجيه السياسات المالية، ودعم الأداء الاقتصادي الرقمي.

وبذلك، يمكن القول إن المدفوعات الإلكترونية لم تقتصر على كونها أداة تقنية حديثة، بل تحولت إلى رافعة اقتصادية واجتماعية، أسهمت في ترشيد سلوك المستهلك، وتعزيز كفاءة إنفاقه، وهو ما يعزز مكانة المملكة العربية السعودية في مسارها نحو اقتصاد رقمي متكامل ومستدام.

المراجع:

١.العجمي، أ. ع. (٢٠١٣). نُظم الدفع الإلكترونية وانعكاساتها على سلطات البنك المركزي. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

٢.العيسوي، ع. (١٩٩٦). سيكولوجية الاستهلاك والتسوق. الإسكندرية: الدار الجامعية.

٣.عبدالرحمن، الف. أ. الق. (٢٠٢٤). الحماية القانونية لوسائل الدفع الإلكتروني. مجلة جامعة الزيتونة الدولية، جامعة الزيتونة الدولية، العدد ٢٢.

٤.عبدالمنان، م. (١٩٧٦). الاقتصاد الإسلامي بين النظرية والتطبيق (ترجمة د. منصور التركي). القاهرة: المكتب المصري الحديث.

٥.عبد رب الرسول، ع. (١٩٨٠). المبادئ الاقتصادية في الإسلام. دار الفكر العربي، القاهرة.

٦.عبيدات، م. إ. (١٩٩٥). سلوك المستهلك (الطبعة الأولى). بيروت: دار المستقبل للنشر والتوزيع.

٧.العيسوي، ع. (١٩٩٦). سيكولوجية الاستهلاك والتسوق. الإسكندرية: الدار الجامعية.

٨.الوزني، خ. و، الرفاعي، أ. ح.، & أحمد حسين. (٢٠٠٤). مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق. عمان: دار وائل للنشر.

٩.الإدريسي، ع. ي. (١٩٨٦). التحليل الاقتصادي الكلي. جامعة البصرة، العراق.

١٠.عطايا، ع. الن. س. م. (٢٠٠١). التربية الاستهلاكية في الإسلام ودور الأسرة في تنميتها لدى أبنائها. مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد ٩٩، ١١٧–١٥٠.

١١.بن أوجيت، ف. الز. و، تيطراوي، ع. ر. (٢٠٢١). آلية الدفع الإلكتروني بالبطاقات الائتمانية والعلاقات التعاقدية المنبثقة عنه. مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المركز الجامعي سي الحواس بريكة، المجلد ٤، العدد ٣.

١٢.بن عفيف، م. (٢٠٢٥، مارس). ما هي التحديات التي تواجه التحول الرقمي في القطاع المصرفي السعودي؟ منصة مجرة، هارفارد بزنس ريفيو. hbrarabic.com

١٣.بيدر، إ. م.، راغب، ر. ع. أ.، وآخرون. (٢٠٢١). المؤثرات الاستهلاكية وعلاقتها بالتوجه نحو التخطيط الاستراتيجي للدخل المالي الأسري. المجلة المصرية للاقتصاد المنزلي، العدد ٣٧، الجزء ٢، ٥٠٥–٥٣٨.

١٤.بوخاري، ف. ح. (٢٠٢٢). أثر توظيف تطبيقات الدفع الإلكتروني في تقديم الخدمات المصرفية على تحسين أداء البنوك: عرض لتجارب دول رائدة نموذجًا: سنغافورة وكندا. مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، الجزائر، المجلد ١٠، العدد ٢.

١٥.حجازي، أ. ب. (٢٠٠٢). النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية (الجزء ١). دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

١٦.شاهين، ب. (٢٠٠٠). العولمة والتجارة الإلكترونية. عمان، الأردن: دار الفاروق للطباعة والنشر.

١٧.عزب، س. أ. ف. (٢٠٢١). مواكبة وسائل الدفع الإلكترونية للتطورات التكنولوجية. مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس، المجلد ٦٣، العدد ١.

١٨.عمار، ل. (٢٠٠٩). استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية. كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسطنطينية، الجزائر.

١٩.الطائي، م. (٢٠١٠). التجارة الإلكترونية، المستقبل الواعد للأجيال القادمة (الطبعة الأولى). الأردن: دار الثقافة.

٢٠.وزارة المالية السعودية. (٢٠١٧). تقارير أداء الميزانية العامة، الميزانية العامة لعام ٢٠١٧م. mof.gov.sa

٢١.نعيم، ر. ف. (٢٠٠٩). بطاقات الوفاء. مكتبة الجامعة الجديدة، مصر.

٢٢.مجاهد، أ. أ. الح. (٢٠٠٠). خصوصية التعاقد عبر الإنترنت. دار النهضة العربية، القاهرة.

٢٣.صونية، ع. (٢٠٢٤). ترشيد الاستهلاك الفردي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي وأثره في التنمية المستدامة. جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر.

٢٤.وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. المملكة العربية السعودية. التقارير، (بدون تاريخ). التعريفات. www.mcit.gov.sa

٢٥.هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية السعودية. (٢٠٢٥). مفهوم كفاءة الإنفاق في المملكة العربية السعودية: مفاهيم ودروس رئيسية. expro.gov.sa

٢٦.هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية. (٢٠٢٣). تقرير إنترنت السعودية. المملكة العربية السعودية. www.cst.gov.sa

٢٧.البنك المركزي السعودي. (٢٠٢٢). حصة المدفوعات الإلكترونية تتجاوز مستهدف برنامج تطوير القطاع المالي لعام ٢٠٢١م. www.sama.gov.sa

٢٨.البنك المركزي السعودي. (٢٠٢٣). تقرير عن دراسة استخدام وسائل الدفع في المملكة العربية السعودية.

٢٩.عبدالمنان، م. (١٩٧٦). الاقتصاد الإسلامي بين النظرية والتطبيق (ترجمة د. منصور التركي). القاهرة: المكتب المصري الحديث.

٣٠.علّوة، م. (١٤١١هـ). الدنيا والآخرة في ميزان الإسلام. بيروت: دار قتيبة.

٣١.عبد رب الرسول، ع. (١٩٨٠). المبادئ الاقتصادية في الإسلام. دار الفكر العربي، القاهرة.

References:

.١Al-Ajami, A. A. (2013). Electronic Payment Systems and Their Implications for the Powers of the Central Bank. Alexandria: Dar Al-Jami'a Al-Jadeeda.

.٢Al-Issawi, A. (1996). The Psychology of Consumption and Shopping. Alexandria: Al-Dar Al-Jami'iya.

.٣Abdul Rahman, F. A. Q. (2024). Legal Protection of Electronic Payment Methods. Journal of Al-Zaytuna International University, Al-Zaytuna International University, Issue 22.

.٤Abdul Mannan, M. (1976). Islamic Economics Between Theory and Practice (translated by Dr. Mansour Al-Turki). Cairo: Al-Maktab Al-Masri Al-Hadith.

.٥Abdul Rab Al-Rasoul, A. (1980). Economic Principles in Islam. Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo.

.٦Ubaidat, M. I. (1995). Consumer Behavior (First Edition). Beirut: Dar Al-Mustaqbal for Publishing and Distribution.

.٧Al-Issawi, A. (1996). The Psychology of Consumption and Shopping. Alexandria: Al-Dar Al-Jami'iya.

.٨Al-Wazni, K. W., Al-Rifai, A. H., & Ahmed Hussein. (2004). Principles of Macroeconomics: Theory and Application. Amman: Dar Wael Publishing.

.٩Al-Idrisi, A. Y. (1986). Macroeconomic Analysis. University of Basra, Iraq.

.١٠Ataya, A. N. S. M. (2001). Consumer Education in Islam and the Role of the Family in Developing It Among Its Children. Journal of Education, Faculty of Education, Al-Azhar University, Issue 99, pp. 117–150.

.١١Ben Oujit, F. Z. W., & Titrawi, A. R. (2021). The Mechanism of Electronic Payment by Credit Cards and the Contractual Relationships Arising Therefrom. Tabna Journal of Academic Scientific Studies, University Center of Si El-Hawas, Barika, Volume 4, Issue 3.

.١٢Ben Afif, M. (March 2025). What are the Challenges Facing Digital Transformation in the Saudi Banking Sector? Majara Platform, Harvard Business Review. hbrarabic.com

13 .Bader, E. M., Ragheb, R. A. A., et al. (2021). Consumer Influences and Their Relationship to the Orientation Towards Strategic Planning of Household Financial Income. Egyptian Journal of Home Economics, Issue 37, Part 2, pp. 505–538.

14 .Boukhari, F. H. (2022). The Impact of Employing Electronic Payment Applications in Providing Banking Services on Improving Bank Performance: A Review of Leading Countries' Experiences as Models: Singapore and Canada. Journal of the Economic Researcher, University of Skikda, Algeria, Volume 10, Issue

15 .Hijazi, A. B. (2002). The Legal System for Protecting E-Government (Part 1). University Thought House, Alexandria.

16 .Shaheen, B. (2000). Globalization and E-Commerce. Amman, Jordan: Dar Al-Farouk for Printing and Publishing.

17. Azab, S. A. A. F. (2021). Electronic Payment Methods Keeping Pace with Technological Developments. Journal of Legal and Economic Sciences, Ain Shams University, Volume 63, Issue 1.